نظام الحزب الواحد في الصين

مقدم من الباحث

ناصر عبدالله المسيلم

تحت إشراف

الأستاذة الدكتورة/ سعاد زكى الشرقاوى

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

تمهيد وتقسيم :

تنشأ الأحزاب في المجتمع عامة كمتنفس للأفراد والجماعات ، تحاول من خلاله أن تجد طريقها لا إلى التعبير– فقط – عن كل ما يجمعها وما تدعو إليه ، بل كذلك إلى تجسيد دعواتها وتطبيقها أو محاولة ذلك من خلال الوصول إلى مراكز السلطة[١] ، وتعتبر أنماط الأحزاب نتيجة عوامل متعددة ومعقدة ، بعضها خاص ببعض البلدان ، وبعضها عام، وبين البعض والبعض يمكن إدراج الأعراف ، والتاريخ ، والمعتقدات الدينية ، والتركيب العنصرى، والخصومات القومية[٢]، بيد أن الحديث عن النظم الحزبية في العالم المعاصر يثير نقاشاً لا يقل أهمية عما يثيره الكلام عن أهمية الأحزاب ووظائفها وعلاقتها بالديمقراطية، لا سيما وأن الجدل حول دراسة النظم الحزبية يزداد تعقيدا في ظل اختلاف وجهات النظر بين الفقه[٣].

إذا كان لابد لكل حزب سياسى من وجود جماعة من الناس ينضمون إليه ويعتنقون ، مبادئه فلا بد – أيضا – أن يتم ذلك فى إطار منظم ودقيق ، بيد أن أشكال التنظيم التى ترتديها الأحزاب تأخذ عدة أشكال ، فبعض النظم أخذت بما عرف بنظام الحزب الواحد ، والذى بمقتضاه يحتكر حزب واحد تمثيل الشعب بمختلف اتجاهاته ، ولا يسمح بقيام أحزاب إلى جواره[٤]، ومن ناحية أخرى تأخذ بعض الدول بنظام التعددية الحزبية ، كما ظهر نوع من الأنظمة الحزبية عرف بالثنائية الحزبية ، أى وجود حزبين يسيطران على الحياة الحزبية فى بعض البلاد بحيث يتبادلان مقاعد الحكم والمعارضة[٥]، ومن خلال هذا البحث سوف نقوم بإلقاء الضوء حول نظام الحزب الواحد في الصين ،وذلك من خلال أربعة مباحث :

المبحث الأول: تعريف الأحزاب السياسية ووظائفها .

المبحث الثاني: مبررات نظام الحزب الواحد وأنواعه .

المبحث الثالث: نظام الحزب الواحد والديمقراطية .

المبحث الرابع: نظام الحزب الواحد في الصين.

---

(١) أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص١٠٩.

(٢) موريس ديفرجية ، الأحزاب السياسية ، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، بدون تاريخ، ص٢١٣ .

(٣) د. نبيلة عبدالحليم ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٤) نشأ ذلك النظام فى الاتحاد السوفيتى السابق ، وفى الوقت الحالى مازال مأخوذا به فى الصين وبعض الدول العربية والأفريقية ، وذلك بعد تطويعه ليناسبها سياسيا واجتماعيا.

(١) د. مصطفى عبدالجواد ، المرجع السابق ، ص ٣١١ .

المبحث الأول
تعريف الأحزاب السياسية ووظائفها

- تعريف الأحزاب السياسية :

تتصف الأحزاب ، بأنها ظاهرة سياسية مركبة ، لذلك يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة ، واعطاؤها ، من ثم تعريفاً شاملاً ؛ فالأحزاب كأغلب الظواهر السياسية ، يمكن أن يكون لها مدلولات متعددة ، ويمكن لذلك دراستها من جوانب متعددة ، بيد أن الأحزاب لا يمكن تفهمها و دراستها إلا بدراسة هذه الجوانب كافة(١)

ولعل أهم التعريفات التي أوردها الفقه للأحزاب السياسية دارت إما باعتبارها تنظيما ، أى أن القوة التنظيمية للحزب هى التى تضفى عليه أهميته ، وتحقق ما يصبو إليه من أهداف ، وإما باعتبارها أيديولوجيته، أى التركيز على المبادئ والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها، كما جمعت بعض التعريفات الأخرى الجانب التنظيمى والايديولوجى، كما كان للفقه الماركسى وجهة نظر مختلفة فى تعريفه للأحزاب السياسية.(٢)

لذا فإن هناك صعوبة فى وضع تعريف شامل لوجود أيديولوجيات مختلفة أثرت على نظم الحكم ووجهة نظر الفقهاء الذين تناولوا الموضوع بالدراسة، كما أن اختلاف الأحزاب وتنوع الأدوار التى تقوم بها فى نظم الحكم المختلفة قد زاد الأمر صعوبة وأمام هذه الصعوبات سوف نتناول مفهوم الفقه الليبرالى، والفقه الماركسى للأحزاب السياسية، وكذا مفهوم الفقه العربى له .

أولا : مفهوم الفقه الليبرالى للأحزاب السياسية :

اختلف مفهوم الفقه الليبرالى للأحزاب السياسية باختلاف الزاوية التى ينظر إليها كل فقيه للحزب ؛ فقد نظر بعض الفقهاء للحزب باعتباره تنظيما، والبعض الآخر نظر إليه باعتباره أيديولوجية، والبعض الثالث جمع فى تعريفه للحزب بين الجانب التنظيمى والجانب الأيديولوجى وذلك على النحو التالى :

أ- تعريف الحزب بالنظر الى الجانب التنظيمى :

هناك من الفقهاء من نظر للحزب باعتباره تنظيما فى المقام الأول، فيعرفه بأنه تجمع من المواطنين يلتفون حول نظام واحد(٣)، بينما ذهب رأى أخر إلى القول بأن الأحزاب السياسية

---

(١) د. نبيلة عبداالحليم كامل ،الأحزاب السياسية في العالم المعاصر ، دار الفكر العربى ، بدون تاريخ ، ص ٧١ .

(٢) د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٢٤

(١)Maurice Duverger " les parties politiques" librairie Armand Colin,1976,p: 253

هى جماعة منظمة تهدف إلى الحصول على التأييد الشعبى، وتتميز بشكل واضح عن جماعات المصالح(١).

ورغم أن هذه التعريفات تبرز أهمية التنظيم ودوره المؤثر فى حياة الأحزاب بصفة عامة، كما أن التعريف الثانى قد أخرج الجماعات التى لا تهدف إلى الحصول على التأييد الشعبى كجماعات الضغط من دائرة الأحزاب، إلا أن ما يعيبها هو عدم النظر إلى الجانب الأيديولوجى فى حياة الأحزاب، فالأحزاب بدون أيديولوجية يعتنقها أفرادها ستكون تجمعات سياسية تحتوى على بعض الأفكار السياسية والاجتماعية المتعارضة، مما يؤدى إلى تضارب المصالح بين أعضائها فى حالة وصولهم للسلطة(٢).

ب- تعريف الحزب بالنظر الى الجانب الأيديولوجى :

على العكس من وجهة النظر السابقة ركز بعض الفقهاء فى تعريفهم للأحزاب على الجانب الأيديولوجى فيعرفها البعض بأنها منظمات تعمل فى خدمة فكرة ما.

ويذهب البعض الآخر من الفقه الى أن الأحزاب السياسية هى جماعة من الناس تعتنق اتجاها سياسيا معينا(٣).

ولاشك أن الأيديولوجية التى تعتنقها الأحزاب هى أحد أخطر عوامل وجودها ومكوناتها، فعلى أساسها يمكن الحكم على اتجاهاتها، كما يتمكن الأفراد الذين يعتنقون نفس مبادئها من الانضمام إليها، أو تأييد مرشحيها فى الانتخابات - وأيضا - يكون لها حيال تشكيلها برنامج عمل محدد واضح غير متعارض تم انتخابها على أساسه .

إلا أن ما يعيب هذا الاتجاه فى تعريف الأحزاب السياسية هو تركيزه على جانب واحد فى حياة الأحزاب، ألا وهو الجانب الأيديولوجى باعتبارها عقيدة وفكرا، إلا أنه أهمل جانبا مهما يشكل الركيزة الأساسية لأى تجمع سياسى أو حزبى، وهو الجانب التنظيمى ؛ فالأحزاب بدون تنظيم قوى محدد المعالم لن تستطيع أن تقدم برنامجها للجماهير، وجذب النظر إليها، والمنافسة مع الأحزاب الأخرى من أجل الوصول للسلطة ؛ لأن التنظيم يوفر الاتصال بين جميع أعضائها ومنظماتهم المختلفة، وتنمية عدد العضوية، وتوفير النفقات اللازمة للصرف على أنشطتها المختلفة، وعمل الدعاية اللازمة لها حيال خوضها الانتخابات(٤).

---

(٢) Jean –Marie Denquin "introduction a la science politique Hachette ,Livre,paris,1992

(٣) د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٢٥

(٤)Jean Gicquel et Andre Hauriou – Droit constutionnel et institutions politiques- paris -1985.p228

(١) د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٢٦.

ج- تعريف الأحزاب بالنظر الى جوانبها المختلفة :

ينظر ذلك الجانب من الفقهاء فى تعريفه للأحزاب إلى جوانبها المختلفة، أى بالنظر الى جملة المبادئ التى تعتنقها وتقوم عليها، والهدف النهائى الذى تسعى إليه هو الحصول على السلطة أو الاشتراك فيها.

فقد ذهب رأى إلى القول بأنها تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطنى ومحلى من أجل الحصول على التأييد الشعبى، بهدف الوصول الى ممارسة السلطة لتحقيق سياسة معينة، بينما ذهب رأى آخر إلى القول بأن الحزب مجموعة من الأشخاص النشيطين سياسيا، ينضمون فى إطار تنظيمى معين من أجل الفوز بالانتخابات لإدارة شئون الحكومة وتقرير السياسة العامة .

وتتميز هذه التعريفات بأنها قد جمعت بين الجانب التنظيمى والجانب الأيديولوجى والهدف الذى تسعى إليه الأحزاب وهو الوصول الى السلطة(١).

ثانيا : مفهوم الفكر الماركسى للأحزاب السياسية :

على خلاف وجهة نظر الفقه الليبرالى للأحزاب السياسية، فإن نظرية الأحزاب السياسية لدى الفقه الماركسى تقوم فى إطار الأيديولوجية الشيوعية ؛ حيث ينظر للحزب بوصفه أحد عناصر الصراع السياسى فى المجتمع من أجل الاستحواذ على السلطة، فيقوم الحزب فى المجتمع بدور طليعى يعكس مصالح الطبقة العاملة، ويقودها صوب أهدافها المنشودة ؛ فيعرفه ماركس بأنه التعبير السياسى للطبقات الاجتماعية المختلفة(٢).

ثالثا : مفهوم الفقه العربى للأحزاب السياسية :

إذا نظرنا إلى تعريف الحزب السياسى عند الفقه العربى، نجد أن أغلب التعريفات التى قيلت قد اتفقت مع تعريفه عند الفقه الليبرالى، فقد ذهب رأى إلى أن الحزب هو جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسى معين(٣).

بينما ذهب رأى آخر إلى القول بأن الحزب هو جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص، وأهدافهم ومبادئهم عن طريق الوصول للسلطة أو الاشتراك فيها(٤)، وذهب رأى آخر إلى

---

(٢) د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(١) Andre Haurio, Jean Gicquel et Patrice Gelard "droit constitutionnel et institutions politiques :p280

مشار إليه لدى د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(٢) د. سليمان محمد الطماوى ، السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى الإسلامى ، دراسة مقارنة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٦ ، ص ٦٢٧

(٣) د. رمزى الشاعر ، الإيديولوجيات وأثرها فى الأنظمة السياسية المعاصرة ،بدون دار نشر ،١٩٨٦ ، ص ١٦٦

القول بأن الحزب السياسى هو تنظيم دائم على المستويين القومى والمحلى، يسعى للحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة[١]، بينما يرى البعض الآخر من الفقه أن الحزب السياسي هو جماعة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم أو المشاركة فيه بقصد تنفيذ برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للدولة[٢]، كما ذهب رأى[٣] أن الحزب السياسى عبارة عن : مجموع من الأفراد، مكون لبناء سياسى، لتحقيق أهداف معينة، عن طريق السلطة السياسية، وذلك وفق العقيدة التى تحكم سلوكه، وبما يتضمنه من سلطة صنع القرارات، والحزب كمؤسسة سياسية فى داخل النظام السياسى يتضمن العناصر الآتية:

١- منظمة لها بناء .

٢- أعضاء الحزب يتبعون وينتمون إلى عدة جماعات اجتماعية أخرى .

٣- يسعى هؤلاء الأعضاء إلى تأييد نشط لزعامة الحزب وقيادته من أجل السعى إلى السلطة، والقبض على زمامها، ومنافسة غيرهم فى ذلك، وذلك ابتغاء تحقيق أهداف الحزب.

٤- كل ذلك وفق مبادئ وأفكار معينة تكون الجسم العقائدى للحزب .

٥- برامج واضحة يصب فيها الحزب أهدافه، ويترجم مصالح المجتمع وخلافاته إلى حلول، وسياسات عامة وفق رغبات الشعب والصالح العام .

كما ذهب رأى آخر إلى تعريف الأحزاب بأنها جماعة من الافراد هدفها الوصول الى السلطة للعمل على تنفيذ برنامج سياسى معين، وذلك بالطرق والوسائل الديمقراطية[٤]، وذهب رأى آخر[٥] إلى القول بأن الحزب السياسى هو ذلك الجمع من الأفراد المتحدين، والذين يعملون بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم أو المشاركة فيه بقصد تنفيذ وتحقيق برامج سياسية معينة .

رأى الباحث :

يمكننا تعريف الأحزاب بأنها ((مجموعة من الأفراد يجمعها برنامج معين، غير مخالف للنظام العام، وتعتقد بصحته، وتهدف إلى تطبيقه عند الوصول إلى سدة الحكم)) .

وظائف الأحزاب السياسية والانتقادات التى وجهت اليها :

---

(٤) د. سعاد الشرقاوى ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٥) د. محمد عبدالعال السنارى ، الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستورى ، دراسة مقارنة ، بدون دار أو سنة نشر ، ص ١٥

(٦) د. ابراهيم درويش ، المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

(١) د. طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية فى ظل النظام السياسى ، دراسة مقارنة ، بدون دار أو سنة نشر ، ص ٤٤

(٢) د. نعمان أحمد الخطيب ، الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة ، جامعة مؤتة ، ١٩٩٤ ، ص ١٥.

الأحزاب السياسية هى إحدى الوسائل التى تعبر بها الأمة عن حقها فى المشاركة فى الحكم؛ فهى أداة للحكم أو المعارضة حسبما تملكه من أكثرية أو أقلية، وتساهم بذلك فى صنع إرادة الأمة، كما أنها ركيزة أساسية تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية، فقد قيل إن الأحزاب هى أساس الديمقراطية، وإن الديمقراطية لا تستقيم بدون أحزاب سياسية .

وعلى الرغم من أهمية الأحزاب فى النظم المعاصرة، إلا أن بعض الآراء تعارض وجودها على اعتبار أنها فكرة تتعارض مع أصول المذهب الفردى، والتى لا تعترف بوجود وسيط أيا كان بين الفرد والدولة(١).

وعلى هذا فسوف نتناول فى هذا المطلب وظائف الأحزاب والانتقادات التي وجهت اليها :

أ- وظائف الأحزاب السياسية ومبررات وجودها :

١- تكوين المواطنين سياسيا :

تعمل الأحزاب السياسية على تكوين ثقافة سياسية لدى الأفراد تمكنهم من فهم المسائل العامة، والاشتراك فى مناقشتها، والحكم عليها حكما صحيحا، وتعنى هذه العملية نقل القيم الموجودة فى المجتمع، أو زرع قيم جديدة فى الأجيال الشابة، ويكون ذلك إما بدعم الثقافة السياسية الموجودة فى المجتمع، أو خلق ثقافة سياسية جديدة ؛ فبغير الأحزاب تغدو هذه المهمة شاقة ومستحيلة(٢)؛ فالأحزاب تقوم بتجميع الآراء الفردية والميول الشخصية داخل الحزب وتحولها إلى خيارات كبرى تهم الجماعة، فالمجتمع تتشعب فيه الآراء والأهواء، وتتضارب فيه الميول السياسية، بالتالى فإنه يكون من الصعب بروز تيار فردى مقنع للجماهير، لذلك كان على الأحزاب أن تقوم بتوحيد الأفكار الفردية واختبارها وعرضها على الرأى العام، مما يساهم فى بناء الحياة السياسية فى الدولة(٣).

٢- الأحزاب عنصر من عناصر الاستقرار فى الحياة السياسية فى الدولة :

فالأفراد يذهبون والحكومات الحديثة قصيرة العمر، وكثير من المشروعات والأهداف الاجتماعية تحتاج إلى زمن طويل لكى تخرج إلى حيز التنفيذ، ولا يكفى فيها مجهود فرد، واحد بل تلزم مجهودات أفراد كثيرين متضامنين لتحقيق مزيد من الدراسة والجدية، وهكذا فإذا ما وصل حزب إلى الحكم عمل على تنفيذ أهدافه ولم يتحمل المسئولية فرد معين ؛ وإنما

(١) د. عاصم أحمد عجيلة ، د. محمد رفعت عبدالوهاب ، النظم السياسية ، بدون دار نشر ، الطبعة الخامسة ، ص ٧٢ وما بعدها .

(٢) د. سليمان محمد الطماوى ، النظم السياسية والقانون الدستورى ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٨ ، ص ٢٦١ ، د. عيد أحمد الغفلول ، تمويل الأحزاب السياسية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨، ص ١، د. جورجى شفيق سارى ، ص٥٨٢

(٣) د. عبدالحميد متولى ، أزمة الأنظمة الديمقراطية ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦٤ ، ص ١١٢ ، د. سليمان محمد الطماوى ، نظام الحكم والإدارة فى الإسلام ، المرجع السابق ، ص ٦٣٣ ، د. محمد عبدالعال السنارى ، المرجع السابق ، ص ٣٨ ، د.مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٣٢، د. نعمان الخطيب ، المرجع السابق ، ص ٥٩ ، د. ابراهيم درويش ، المرجع السابق ، ص١٩٢ .

تحملها الحزب فى مجموعه، الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من الاستقرار فى الدولة وعدم تعرضها لهزات عنيفة نتيجة للأفكار الفردية الطارئة التى قد يؤثر تنفيذها بالسلب على المجتمع ككل(١).

٣- الأحزاب همزة الوصل بين الحكام والمحكومين :

تعتبر الأحزاب وسيلة اتصال بين الحكام والمحكومين، فيلتقى خلالها الشعب بنوابه، وتتاح له الفرصه لمناقشة المسائل العامة، كما يكون فى استطاعة الأفراد التأثير فى النواب عن طريق الحزب الذى ينتمون إليه ؛ فالأحزاب تتولى تثقيف أعضائها، وتمدهم بالمعلومات التى يستطيعون من خلالها نقل آراء الحزب، ومبادئه، وأهدافه الحالية والمستقبلية إلى الافراد(٢)، كما أن النائب بحاجة إلى من يزوده بالمعلومات الكافية، والتى من خلالها يمكنه تقديم أسئلة، أو استجوابات، أو الاعتماد عليها فى المناقشات البرلمانية، بالإضافة إلى شعوره بالحاجة الى التعضيد والتأييد داخل البرلمان، وهذا ما يجده من زملائه المنتمين لنفس الحزب(٣) .

٤- الأحزاب السياسية عامل مساعد لتكوين الراى العام :

يلعب الراى العام دورا مؤثرا فى تحديد شكل النظام الحاكم وطبيعته، فمع انتشار الأفكار الديمقراطية، وانتشار وزيادة فاعلية وسائل الإعلام ظهر الرأى العام كعامل فعال فى اتجاهات الفكر السياسى، وتخرجه صائبا هادفا لتحقيق الصالح العام(٤) ؛ فالأحزاب السياسية تعد الوسيلة الشرعية لتشكيل رأى عام قوى يحافظ على حقوقه السياسية من خلال برامجها(٥).

وقد تعددت مجالات الأحزاب وتشعبت اتجاهاتها، وبالتالى فإن قيام الحزب السياسى لا يتحقق إلا إذا سانده جانب من الرأى العام(٦) .

---

(١) د. سليمان محمد الطماوى ،السلطات الثلاث ، المرجع السابق ، ص ٦٣٣، د. محمد عبدالعال السنارى ، المرجع السابق ، ص ٤٠ ، د. مصطفى عبدالجواد ، المرجع السابق ، ص ١٣٣، د. طارق فتح الله خضر ، المرجع السابق ، ص ٥٨

(٢) د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ ، د.طارق فتح الله خضر ، المرجع السابق ، ص ٥٨.

(٣) د. سليمان محمد الطماوى ، المرجع السابق ، ص ٦٣٢ ، د. نعمان أحمد الخطيب ، المرجع السابق ، ص ٦١ ، د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ وما بعدها ، د. محمد عبدالعال السنارى ، المرجع السابق ، ص ٤١ ، د. نعمان الخطيب ، المرجع السابق ، ص ٦١.

(١) د. محمد عبدالعال السنارى ، المرجع السابق ، ص ٤٠، د. طارق فتح الله خضر ، المرجع السابق، ص ٥٩ .

(٢) د. نبيلة عبدالحليم ، الأحزاب السياسية فى العالم المعاصر ، المرجع السابق ،ص١١٧ وما بعدها ، جورجى شفيق سارى ، المرجع السابق ، ص٥٨٤.

(٣) ومن هنا فكان ، الرأى العام ، ودراسته ، وقياسه ، بقصد الوقوف مع اتجاهاته واستمالته للموافقة على سياسة الأحزاب بمختلف أيديولوجياتها ، محل اهتمام كبير من الأحزاب ، فإذا لم تقم الأحزاب بتوجيه آراء المواطنين بالنسبة للمشاكل العامة إلى بعض النواحى الإيجابية بدلا من الجوانب السلبية فسوف يخلق مواطنين غير صالحين ، وبالتالى تضعف الحكومة ، ويضعف تأثيرها على الرأى العام ، ولهذا يجب أن

٥- الأحزاب السياسية تضمن الانتقال السلمى للسلطة :

يعتبر مبدأ تداول السلطة من أهم المبادئ التى تستند إليها النظم السياسية الحديثة، ويعنى ذلك المبدأ التغيير السلمى والتعاقب المنظم للحكام على الحكم عبر انتخابات حرة، ويرتبط ذلك بالتعددية السياسية ووجود أحزاب تمارس نشاطها من أجل الوصول للسلطة، وتكوين حكومة بمفردها أو مع غيرها من الأحزاب وفقا لإرادة الشعب، والتى يعبر عنها بالانتخابات، وهذا ما يجنب البلاد الاقتتال العنيف من أجل الصراع على السلطة، والذى ما ينتهى – غالبا – باستيلاء مجموعة من المغامرين عليها وتكون كل مؤهلاتهم القوة ؛ فحيث لا يوجد أحزاب فلا يكون أمام أفراد الشعب إلا أمران ؛ الطاعة أو الثورة(١) .

٦- مراقبة أعمال الحكومة :

إذا ما وصل حزب من الأحزاب الى الحكم، فإنه يعمل على تنفيذ البرنامج الذى سبق وأن وعد به الجماهير، أما دور أحزاب المعارضة التى لم تفز بالأغلبية فى الانتخابات فإنه لا يقل أهمية عن دور الحزب الحاكم ؛ حيث تقوم بكشف أخطاء الحزب الحاكم ؛ وتقديم حلول بديلة للسياسات التى يتبعها(٢) .

فالأحزاب السياسية تقوم بتحديد المسئوليات السياسية للحكومات المتعاقبة، وبذلك يكون كل حزب مسئولا أمام الشعب عما وعد به قبل انتخابه، وما قام به من إنجازات طوال فترة حكمه، وأهم الجزاءات التى يمكن للشعوب أن توقعها على الأحزاب التى أخلت بما وعدت به هى عدم الثقة بها ثانية(٣) .

٧- تكوين الكوادر السياسية :

ترفع الأحزاب السياسية إلى قمتها أكفأ العناصر بعد أن يتم تأهيلهم سياسيا داخلها ؛ فالعمل السياسى يحتاج الى خبرة وممارسة عملية لا تتوافر إلا داخل الأحزاب ؛ حيث يبدأ العضو داخل الحزب التدريب على اكتساب الخبرات التى تؤهله للعمل السياسى العام، فما يميز رجل

يكون هناك اتصال بين الحكومة والرأى العام ، حتى تستطيع الحكومة استمالته ، فقد يحدث أن يكون هناك اهتمام شديد بمشكلة فيقوم الرأى العام ببلورتها ووضعها أمام السلطات المسئولة ، فيقدم الحزب للشعب كافة المعلومات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية بطرق واضحة تنمى فيه الوعى والإدراك السياسى ، ليكون الشعب قادرا على مواجهة كافة المشاكل التى من الممكن أن تواجهه ، وفى مقابل ذلك تعمل الأحزاب على تحويل رغبات الجماهير إلى برنامج عمل واضح وخطة عمل محددة ؛ لأن ترك الجماهير دون تنظيم لن يمكنها من تكوين رأى عام قوى ، لذا فإن الأحزاب هى التى تحدد للجماهير ما هو مطلوب ، وتبين لها الأهداف المرجوة من الخطط التى تضعها ، انظر بالتفصيل : د. نبيلة عبدالحليم كامل ، المرجع السابق ، ص ٩٨ ، د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٣٦

(١) د. محمد ميرغنى ، الوجيز فى النظم السياسية ، ص ٢٤٧ ، د. عبدالحميد متولى ، المرجع السابق، ص ١١١ ، مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(٢) د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٣٧.

(٣) د. عدنان أحمد الخطيب ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

السياسة هو الثقافة العامة، وحسن تقدير، الأمور والمعرفة باحتياجات الجماهير[١]، وعلى ذلك فإن الأحزاب هى المكان الطبيعى الذى يتعلم فيه الأفراد الذين سيصبحون رجال سياسة فى المستقبل متطلبات الحياة العامة، وذلك قبل أن يتولوا مسئوليات عامة[٢].

٨ - تدخل الأحزاب فى اختيار المرشحين :

تقوم الأحزاب بدور هام فى اختيار المرشحين[٣]، والحزب بإمكانياته المادية والمعنوية من خلال ترشيح أعضائه لهيئة الناخبين[٤]، ففى الولايات المتحدة الأمريكية، تطورت عملية الترشيح لمنصب الرئاسة الأمريكية، ومرت بثلاث مراحل : الأولى الترشيح بواسطة لجنة من أعضاء الكونجرس، الثانيه الترشيح عن طريق اللجنة التشريعية للحزب[٥]، الثالثة الترشيح بواسطة المؤتمر القومى للحزب[٦].

ب- عوامل نجاح الحزب السياسى فى تأديته لوظائفه :

نجاح الحزب السياسى فى تأديته لوظائفه يتوقف على عوامل كثيرة أهمها :

١- بعث الوفاء والإخلاص فى أذهان أكبر عدد من الجماهير، وتثبيت دعائم، وأسس إسهامهم فى النشاط السياسى .

٢- بعث، وبث، وتقوية المسئولية السياسية فى نفوس الجماهير فيما يتعلق بالعمليات السياسية وتأدية الحزب لرسالته .

٣- التخطيط الواضح لبرامج الحزب فى المجالات المختلفة، وسهولة وضع هذه البرامج فى صياغة سهلة يسيرة تتقبلها الجماهير على جميع المستويات الثقافية

---

(٤) د. عدنان أحمد الخطيب ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٥) د. محمد ميرغنى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦.

(١) ففى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أنه إذا كانت الأحزاب هى التى تملك وحدها - قانونا - تقديم المرشحين لعملية الترشيح للانتخابات العامة فهذا هو الاحتكار القانونى لعملية الترشيح ؛ حيث لا يستطيع أحد أن يتقدم إلى الهيئة الانتخابية كمرشح مستقل عن الأحزاب ، انظر بالتفصيل : د. يحيى السيد الصباحى ، النظام الرئاسى الأمريكى والخلافة الإسلامية ، دار الفكر العربى ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٣ ، ص ٦٥ وما بعدها

(٢) د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ١٣٩ ، د. طارق فتح الله خضر ، المرجع السابق ، ٥٨ وما بعدها .

(٣) كان من تأثير التنافس الحزبى أن اتبعت الأحزاب أسلوب الترشيح بواسطة اللجنة التشريعية الحزبية للولاية ، وتقوم هذه اللجنة باختيار مرشحى الولاية اللذين يقدمهما حزبهما لمنصبى الرئيس ونائب الرئيس .

(٤) تخلص هذه الطريقة فى أن يجتمع مندوبون من مناصرى الحزب فى كافة الولايات فى مؤتمر واحد لتحديد مرشحى الحزب للانتخابات القومية وعلى رأسهم الرئيس ونائب الرئيس ، ويعقد المؤتمر القومى لكل من الحزبين الديمقراطى والجمهورى مرة واحدة كل أربعة أعوام ، وكذلك بعض الأحزاب الصغيرة ، وتعقد هذه المؤتمرات عادة فى شهر يوليو السابق لانتخابات الرئاسة ، ويسبق عقد هذه المؤتمرات اجتماع لجنة تسمى اللجنة القومية ؛ حيث تجتمع هذه اللجنة فى واشنطن قبل موعد الانتخابات بعام كامل ، ويتم فى اجتماعها اختيار مكان انعقاد المؤتمر وتحديد موعد هذا الانعقاد ، وكذلك توجيه منظمات الحزب فى الولايات المختلفة إلى اختيار ممثليها فى مؤتمر الحزب ، على أساس قواعد التمثيل والانتخاب التى يحددها قرار الدعوة الصادر من اللجنة القومية إلى هذه المنظمات ، ويعتبر أبرز عمل يقوم به المؤتمر القومى للحزب هو اختيار مرشح الحزب لمنصب الرئاسة ، أنظر بالتفصيل : د. يحيى السيد الصباحى ، المرجع السابق ، ص ٤٧ وما بعدها .

٤- العمل على الحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين، وكذلك الوظائف العامة، والإسهام فى المناقشات المفتوحة، والجدل السياسى .

٥- إحكام، ورقابة، ودقة اختيار مرشحى الحزب لمختلف المناصب والمقاعد البرلمانية فى المؤسستين التنفيذية والتشريعية .

٦- مدى تحمل الحزب للمسئولية السياسية بأمانة ووضوح، فيما يتعلق بالعمليات السياسية والحكومية، ودقة تنظيم العمل التشريعى والعمل التنفيذى، وبصورة عامة كل أعمال الحكومة[١] .

ج- الانتقادات التى وجهت للأحزاب السياسية [٢] :

١- الأحزاب السياسية تؤدى الى تفتيت وحدة الشعب :

تعمل الأحزاب فى محاولاتها للوصول للسلطة إلى تشويه بعضها البعض ؛ حيث ينقسم الأفراد فى الدولة الواحدة إلى مؤيد ومعارض، مما يؤثر على سلامة الدولة ويؤدى الى فصم عرى الوحدة الوطنية، وتنقسم الأمة إلى جماعات متنافرة متنافسة[٣]، ويتضح هذا فى الدول حديثة العهد بالديمقراطية، التى لم تألف معارضة الفكرة بالفكرة، والمناقشة الجادة للوصول إلى الحقيقة، لذلك تم النظر للأحزاب على أنها تؤدى إلى تعريض وحدة الأمة للخطر[٤] .

---

(١) د. إبراهيم درويش ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٢) اعتبر روسو أن الأحزاب السياسية وجميع الهيئات التى تتوسط بين الفرد والدولة من أهم معوقات التعبير الصادق عن الإرادة العامة للشعب ، وعبر عن ذلك الكسندر هاملتون بقوله إن الطموح ، والجشع، والعداوة الشخصية ، والمعارضة الحزبية ، ودوافع كثيرة غير ذلك مستعدة لأن تعمل عملها لدى المؤيدين بنفس القدر الذى تعمل به لدى معارضى الجانب الآخر من القضية ، وحتى لو لم يكن فى الساحة إلا هذه الدوافع فإنه ليس أسوأ من التجنى فى الحكم انطلاقا من روح عدم التسامح ، وهذه صفة تتصف بها الأحزاب السياسية فى جميع الأوقات ؛ ذلك أنه فى أمور السياسة ، كما فى الشئون الدينية – من السخف بنفس المقدار أن يهدف المرء إلى خلق أعوان له عن طريق السيف والنار ؛ فالزيغ والانحراف فى كلتا الحالتين نادرا ما تمكن معالجته والشفاء منه عن طريق اضطهاد الطرف الآخر ... وقد اتضحت لنا ضرورة وجود الاتحاد بصفته درعا يقينا الخطر الخارجى وترياقا مناسبا لآفات التحزب والانقسام التى أثبتت أنها أدوات قاتلة للحكومات الشعبية الأخرى .. إن روح التحزب سوف تدفع فى كثير من الأحيان الأشخاص الذين تتألف منهم الجماعات إلى عدم لياقات ومبالغات يخجلون منها بصفتهم الفردية ، وقد تعمل الحركات الحزبية والتمردات فى بعض الأحيان على قلقلة المجتمعات بفعل دسائس التحزب ومكايده ، أو بفعل الأمزجةُ وقد يقيم حزب ناجح طغيانا على حطام النظام والقانون .. ومن ثم يكون توفير الضمان بفضل سلطة وطنية – اتحادية- يلجأ إليها ضد استبداد الحكام بقدر ما يلجأ إليها ضد خمائر وانفجار التحزب والانقسام فى المجتمع ، انظر بالتفصيل : د. عاطف سالم عبدالرحمن المرجع السابق، ص ٤٧٢ وما بعدها .

(١) د. عبدالحميد متولى المرجع السابق ، ص ٤٥ ، د. محمد عبدالعال السنارى ، المرجع السابق ، ص ٤٥ ، د. مصطفى عبدالجواد ، المرجع السابق ، ص ١٤٠، د. طارق فتح الله خضر ، المرجع السابق ، ص ٦٣

(٢) د. أدمون رباط ، الوسيط فى القانون الدستورى العام ، الجزء الثانى ، دار العلم للملايين ، بيروت ،١٩٦٥ ، ص ٦٣٧

٢- تفضيل الصالح الحزبى على الصالح القومى :

تعمل الأحزاب دائما على تفضيل صالح الحزب على الصالح القومى للدولة ككل، وتصبح مصالح الدولة تابعة لمصالح الحزب، فيقوم الحكم بذلك على الأنانية، الحزبية وعلى استغلال الدولة ومرافقها .

ففى انجلترا والتى تعد مهد النظام البرلمانى وجه النقد للأحزاب على أنها قدمت المصلحة الحزبية على الصالح العام(١) .

٣- سيطرة الأقلية من الزعماء على الأحزاب :

ذهب البعض الى أن الأحزاب تسيطر عليها أقلية من الزعماء الأقوياء تتوارى خلفهم تماما شخصية باقى الأعضاء، أخذا فى الاعتبار أن للأحزاب تأثيرا قويا على أعضائها فى البرلمان، بحيث تتخذ كافة القرارات الهامة خارج قاعات البرلمان داخل الأحزاب لذا فإن الديمقراطية والتى تقوم على حكم الشعب لصالح الشعب سوف تؤول إلى سيطرة قلة على الأحزاب(٢) .

٤- الأحزاب تعمل على تزييف الرأى العام :

تعمل الأحزاب على جذب الرأى العام وكسب تأييده لكى يختار مرشحيها فى الانتخابات للوصول للحكم، ومن أجل هذا فهى تستخدم كافة مجالات الغاية المتاحة أمامها لجذب الرأى العام عن طريق الأساليب، والوسائل المشروعة، وغير المشروعة وبالتالى لا تعد مرآة صادقة له أو تمثله، بل تمثل فقط رأى بعض أعضاء الحزب ومؤيديه ولا تمثل جمهور الحزب نفسه(٣)، كل ذلك يوضح أن الأحزاب لا تمثل الرأى العام، بل وحتى الأصوات التى تقف معها فى الانتخابات العامة ؛ لأن عدم اهتمام كثير من العامة بما يعرضه عليهم الحزب من برامج وأفكار الأمر الذى يتضح معه بجلاء أن المحصلة النهائية لمجموع الأصوات لا يتطابق مع الصورة الحقيقة للرأى العام (٤) .

٥- الأحزاب تؤدى إلى عدم الاستقرار وتجعل الأنظمة الديمقراطية أنظمة جوفاء :

تتابع الأحزاب باستمرار فى النظام البرلمانى على الحكم، وتقوم تبعا لذلك بتغيير الإدارة والنظم الإدارية الموجودة فى الدولة، ويتضح ذلك جليا فى الوزارات المشتركة، والتى يؤلفها

---

(٣) د. عبدالحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ٧٠

(٤) د. محمد ميرغنى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧

(١) د. عبدالحميد متولى ، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة ،المرجع السابق ، ص ٣٥٥ ، د. محمد عبدالعال السنارى ، المرجع السابق ، ص ٤٣

(٢) د. نعمان الخطيب ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

أكثر من حزب نتيجة عدم حصول أى من الأحزاب المشاركة فى الانتخابات على الأغلبية التى تمكنه من تشكيل الوزارة بمفرده، الامر الذى يؤدى إلى عدم استقرار الوزارة مدة كافية لتقوم بتنفيذ خطتها [١] .

٦- الأحزاب السياسية تنزع حين تتبوأ الحكم نزعة استبدادية تميل بها إلى اضطهاد خصومها من الأقلية السياسية [٢] .

رأى الباحث :

تجدر الإشارة أن نجاح أو فشل الأحزاب السياسية يتوقف بالدرجة الأولى على درجة وعى الجماهير وحسابها للأحزاب ثوابا وعقابا، وكذلك أمانة ومتانة الزعامة والقيادة، والعمل مع القاعدة الشعبية من أجل تحقيق الصالح العام .

والنظر إلى السلطة على أنها وسيلة لتحقيق هذا الصالح العام وليس غاية فى ذاتها، كل ذلك مع مراعاة وجوب نمو النظام السياسى، وتطوره، واستقراره اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا، وبلوغ البلد القائم بها الأحزاب درجة أمن داخلية وخارجية كبيرة تكفل الاستقرار للنظام السياسى[٣].

المبحث الثانى

مبررات نظام الحزب الواحد وأنواعه

مما تجدر الإشارة إليه أن نظام الحزب الواحد ما هو إلا محاولة لوضع النظم الديكتاتورية في إطار ديمقراطى، بحيث يبدو نظام الحكم في هذه الدول من الناحية الظاهرية أنه نظام ديمقراطى، وذلك باعتماده على قواعد جماهيرية متمثلة في الحزب، أما من الناحية الحقيقية فإن الحزب لا يقوم بأى دور فعال على الإطلاق في الحياة السياسية[٤] .

وإذا كانت الأحزاب السياسية بصورتها الحديثة قد بدأت فى الظهور فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فإن نظام الحزب الوحيد هو التجديد السياسى الكبير الذى جاء به القرن العشرون وبمقتضاه يحتكر حزب واحد تمثيل الشعب بمختلف فئاته، ولا يسمح بقيام أحزاب معارضة بجواره [٥]، وإذا ما سيطر الحزب الواحد على زمام الأمور ترتب على ذلك :

---

(٣) د. سليمان الطماوى ، السلطات الثلاث ، المرجع السابق ، ص٦٣١ ، د. مصطفى عبدالجواد ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، د. طارق فتح الله خضر ، المرجع السابق ، ص ٦٣

(٤) د. عبدالحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ٣٥٨

(٥) د. إبراهيم درويش ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ وما بعدها .

(١) د. مصطفى عبدالجواد ، المرجع السابق ، ص ٣١٥ .

(٢) د. سليمان الطماوى ، النظم السياسية والقانون الدستورى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

– أنه وقد انفرد الحزب بالساحة السياسية فإنه وحده كذلك ينفرد باختيار أعضاء البرلمان، كما أنه ينفرد باختيار رجال السلطة التنفيذية .

– أنه وقد تركزت السلطات ولصالح الحزب، فإنه بديهى أن يكون هذا التركيز لصالح زعماء الحزب وقادته .

– وإذا ما كان ذلك، فإن إعداد قوائم المرشحين يكون فى حقيقته فى يد هذا الزعيم أو الزعماء، ومفاد ذلك أن ينتهى حق الترشيح الفردى .

– وإذا كان فى الساحة حزب سياسى واحد، فإن الانتخابات سوف تجرى حول قائمة واحدة، وهى حالة لاتوصف بأنها انتخابات[١]، وهكذا تنتهى الأمور إلى تركيز السلطة بكل وظائفها فى يد مؤتمر الحزب، أو فى يد لجنته المركزية، أو فى يد قلة من الزعماء أو هو الغالب فى يد زعيم واحد .

أولا : مبررات نظام الحزب الواحد :

ظهر نظام الحزب الواحد مع بدايات القرن العشرين مع ظهور الثورة الشيوعية والأنظمة الفاشية، إلا أن أسباب الأخذ بذلك النظام اختلفت من دولة إلى أخرى.

أ : الحزب الواحد فى الدول الشيوعية :

يمكن رد الأسباب التى قيلت لتبرير نظام الحزب الواحد والأخذ به فى الدول الشيوعية إلى الآتى :

١– عدم وجود مصالح متعددة فى الدولة .

الحزب وفقا للفكر الماركسى هو التعبير السياسى للطبقة الاجتماعية، وبما أن المجتمع الماركسى هو مجتمع ذو طبقة واحدة، لذلك فإن الدول الماركسية لا يمكن أن تعيش إلا فى ظل نظام الحزب الواحد[٢].

٢– الدفاع عن الدولة :

يقوم الحزب الشيوعى بالعمل على تكوين طبقة حاكمة جديدة، منظمة مؤهلة للدفاع عن الأفكار الماركسية، بخلاف ما كانت عليه الطبقات القديمة الممزقة والمتصارعة، فالصفوة المختارة والمؤهلة من قبل الحزب تقوم بكافة الوظائف، ومنها يؤخذ الزعماء السياسيون والإداريون والاقتصاديون[٣].

---

(٣) محمد الشافعى راس ، المرجع السابق ، ص ٤٧٧ .

(١) Maurice Duverger les parties politiques ,op.cit.p.358

(٢) د. مصطفى عبدالجواد ، المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

٣- بناء مجتمع شيوعى :

تهدف الماركسية إلى تكوين مجتمع شيوعى، والقضاء على نظام الطبقات ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا فى ظل وجود حزب واحد يقود الجماهير للحفاظ على كافة المكاسب الاجتماعية التى تحققت للطبقة العاملة .

٤- تنفيذ خطط التنمية :

السماح بوجود أكثر من حزب يؤدى إلى عرقلة خطط التنمية الاقتصادية فى المجتمع.

٥- نظرية دولة المثل والأخلاق :

هنك تبرير آخر للأخذ بنظام الحزب الواحد فى الشيوعية مستمد من رأى "مونتسكيو" ؛ حيث يذهب إلى أن التعدد الحزبى كان من الممكن أن يوجد فى الدول المحايدة سياسيا ؛ حيث كانت الدول لا تعتنق أيديولوجية محددة، أما فى الأنظمة النيابية الحديثة فقد تغير الأمر وأصبحت الدولة تعتنق أيديولوجية الحزب الفائز فى الانتخابات، لذا فإن الحزب الواحد يعمل بوجه عام ويؤدى دوره فى الدول التى رفضت هذا الموقف المحايد بين الأحزاب وأعلنت اعتناقها لأيديولوجية معينة(١).

ب : الحزب الفاشى :

يقوم الحزب الواحد الفاشى على أن وحدة الأمة تستلزم بالضرورة وحدة الحزب، ويرى أنه فى ظل النظام التعددى تضيع المصلحة العامة نتيجة الصراع بين المصالح الحزبية الخاصة الضيقة، ويضحى النواب بالمصلحة الوطنية للحصول على منافع شخصية أو حزبية .

وهكذا يختلف الدور الرسمى للحزب الفاشى عن الحزب الشيوعى، حيث يقوم الحزب الفاشى بإنشاء أجهزة تتولى تصفية المعارضين وحماية السلطة، بينما يركز الحزب الشيوعى على حماية الطبقة العاملة باعتبارها الأداة المحركة للمجتمع فى جميع المجالات(٢).

ج : الحزب الواحد فى دول العالم الثالث :

يمكن حصر أسباب أخذ دول العالم الثالث بنظام الحزب الواحد فى الآتى :

١- تحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ على استقرار الأمة :

تتميز دول العالم الثالث بوجود العصبيات الاقليمية، مما يهدد بقيام مجموعة من الأحزاب الشخصية فى حالة أخذها بالتعددية الحزبية ؛ حيث تعمل الأحزاب على تحقيق أغراض أقليمية، أو طبقية من شأنها تعريض وحدة الأمة للخطر.

---

(١) د. نعمان الخطيب ، المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

(٢) د. مصطفى عبدالجواد ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ ، د. سعاد الشرقاوى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٠ ، د. الشافعى أبوراس ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ ، د. نعمان الخطيب ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ وما بعدها .

٢- حداثة العهد بالمفاهيم الديمقراطية :

فرض الاستعمار على أبناء دول العالم الثالث عزلة عن العالم الحديث، مما أدى الى إنخفاض نسبة التعليم وانتشار الجهل والتخلف، ولمواجهة ذلك الأمر يتعين التفاف الجماهير حول اتجاه سياسى واحد يقودها، خاصة وأن الأخذ بالمفاهيم الديمقراطية يحتاج إلى تطور لم يتوافر بعد لشعوب هذه الدول .

٣- تحقيق التنمية الاقتصادية :

يتطلب عبء التنمية نوعا من الوحدة السياسية، أما التعدد والتنافس فسيكون عامل تقسيم وهدم يقضى على الكفاءات البشرية والمواد المالية والتى تعانى تلك الدول من ندرتها .

٤- وجود زعامات قوية :

ارتبط الحزب الواحد فى دول العالم الثالث وعلى الأخص الدول الأفريقية، بظهور زعامات اختاروا لهم نظام الحزب الواحد الجماهيرى تحت زعامتهم كوسيلة أساسية لتحقيق المهام القومية(١).

٥- كسر حاجز العزلة مع الجماهير

يكسر الحزب الواحد جدار العزلة ؛ حيث يتم تشكيله على أساس هرمى، وتنشر خلاياه فى طول البلاد وعرضها وتمثل فيه جميع طبقات الشعب وفئاته الاجتماعية، ويؤدى ذلك إلى نشر أفكار القادة بين الجماهير ..

ثانيا:- أنواع نظام الحزب الواحد

بعض الأنظمة السياسية التى أخذت بذلك النظام سمحت بقيام مجموعة من الأحزاب الهامشية فى محاولة منها للظهور بمظهر الأنظمة الديمقراطية التى تعترف بالتعددية الحزبية، بجانب حزب الدولة الرئيسى الذى تدور فى فلكه .

ويمكن تصنيف الحزب الواحد إلى التصنيفات الآتية :

١- أحزاب تعتنق أيديولوجية معينة :

هذا النوع من الأحزاب يقوم على أساس فلسفى وعقائدى معين يعمل على تحقيقه من خلال احتكار السلطة، ومثال ذلك الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى السابق، والحزب الشيوعى الصينى، والأحزاب الفاشية والنازية التى ظهرت فى إيطاليا، وألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى(٢).

---

(١) د. حورية توفيق مجاهد ، نظام الحزب الواحد فى أفريقيا بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٨ ، ص ٣٣ ، مشار إليه لدى د. مصطفى عبدالجواد ، المرجع السابق ، ص ٣٢٦.

(٢) د. مصطفى عبدالجواد ، المرجع السابق ، ص ٣٢٨

٢- أحزاب لا تعتنق أيديولوجية معينة :

هذا النوع من النظم الحزبية ظهر فى دول لا تعتنق فلسفة معينة للحكم، ولا تعتنق رسالة، أو نموذجاً تريد نشره، وبالتالى تنكر الديمقراطية والتعددية الحزبية إنكارا عاما

٣- نظام الحزب الواحد الجامد :

ويعنى ذلك أن حزبا واحدا يسيطر على كافة مؤسسات الدولة، ولا يسمح بقيام، أحزاب أو تنظيمات أخرى إلى جانبه، كما لا يسمح بتعدد التيارات السياسية داخله، ويتحقق ذلك سواء إذا كان الحزب يعتنق أيديولوجية معينة، أو لايعتنق ثمة فلسفة محددة .

وخير مثال على ذلك الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى السابق، والحزب النازى الألمانى، والحزب الفاشى الإيطالى فى الفترة ما بين الحربين العالميتين، والاتحاد العربى الاشتراكى فى مصر فى فترة الستينيات وحتى منتصف السبعينيات

٤- نظام الحزب الواحد المرن :

يسمح هذا النوع من نظم الحزب الواحد بوجود أنظمة وأحزاب ثانوية بجواره ومثال ذلك حزب البعث العربى الاشتراكى السورى[١]

المبحث الثالث

نظام الحزب الواحد والديمقراطية

ثار التساؤل منذ نشأة نظام الحزب الواحد والأخذ به منذ أوائل القرن العشرين عن مدى علاقته بالديمقراطية، حيث أنه من المعروف أن ذلك النظام الحزبى سواء كان مرنا أو جامداً يقوم على أساس احتكار السلطة، والسيطرة على كافة أنشطة الدولة السياسية والإدارية، كما يقوم على اعتناق نظام مركزى صارم داخل الحزب يسمح له بالسيطرة على البلاد، وبالتالي تصبح الحكومة أداة في يده، فضلا عن عدم السماح بتداول السلطة[٢]، وقد وجدت للإجابة على هذه التساؤل ثلاثة آراء فقهية، سوف نقوم بإلقاء الضوء عليها :

المطلب الأول

نظام الحزب الواحد لا يتنافى مع الديمقراطية

يرى أصحاب هذا الرأي أن نظام الحزب الواحد يتفق مع الديمقراطية، وذلك بما يقيمه من اتصال مباشر بين الحكام والمحكومين عن طريق قواعده المنتشرة في طول البلاد وعرضها وبما يملكه من أجهزة اتصال قوية بينه وبين الجماهير، وقيامه على أساس المناقشة الشعبية

(١) د. مصطفى عبدالجواد ، المرجع السابق ، ص٣٣٠ .

(١) د. مصطفى عبدالجواد ، مرجع سابق ، ص ٣٣١ .

والنقد الذى من الممكن أن يوجه من أعضاء الحزب إلى زعمائه ورؤسائه، وما يقوم به الأعضاء من المشاركة في وضع السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها عن طريق لجان الحزب المختلفة .

كما أن تشكيله يكون بواسطة الانتخاب من أعضاء الحزب، حيث يتم اختيار كافة تشكيلاته عن طريق الانتخاب من القاع للقمة، فالهيكل الهرمى المنتخب للحزب يتيح للرؤساء معرفة انفعالات القاعدة على مختلف مستوياتها، كما يتيح محاسبة العضو الذى يقصر في أداء واجبه بعدم اختياره مرة أخرى[١] .

فطالما توافرت في نظام الحزب الواحد مظاهر العلانية، واختيار تشكيلاته المختلفة بالانتخاب، وأعطى لأعضاء الحزب الحق في عزل رؤسائه ومحاسبتهم، فإنه لا يوجد تناقض بين الحزب الواحد والديمقراطية، بعض الدول التي أخذت بذلك النوع من النظم الحزبية قد أخذت في ذات الوقت ببعض المظاهر الديمقراطية المأخوذ بها في الأنظمة النيابية كنظام الانتخاب، ومبدأ الفصل بين السلطات والمسئولية الوزارية كما أن القرارات التي تتخذ داخل الحزب تكون بطريقة الأغلبية المأخوذة عن الديمقراطية التقليدية الأمر الذى يعطى المعارضة الداخلية وزنا كبيرا وهاما[٢]

وذلك على عكس الحال في نظام تعدد الأحزاب حيث إنه – من وجهة نظر أصحاب ذلك الرأي – يؤدى إلى منازعات ويفتت الوحدة الوطنية، فإقامة الديمقراطية عن طريق الحزب الواحد يمكن أن يكون أقوى وأكثر ثباتا من أن يكون هناك حزبان أو أكثر، كل حزب يمثل جزءاً من المجتمع، فالحزب الواحد هو الصفوة والرابط في آن واحد، وهدفه خلق نخبة جديدة، وإيجاد طبقة حاكمة جديدة تستطيع حكم نفسها، وهو الأمر الذى يبعث على الحيوية في نظام الحكم بأكمله

(٢) د. مصطفى عبدالجواد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ ، د. طارق فتح الله خضر ، مرجع سابق ، ص١٨٣

(١) د. مصطفى عبدالجواد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .

المطلب الثانى

نظام الحزب الواحد يتنافى مع الديمقراطية

يرى هذا الاتجاه أن نظام الحزب الواحد يتنافى مع الديمقراطيه حيث الحزب السلطة وكافة أعمال الدولة السياسية والإدارية ولا يترك أي نشاط آخر في الدولة إلا وتكون له يد فيه، فيمتزج الحزب بالحكومة ويسيطر عليها ويكون أداة ضعيفة في يدها[١]

ويقبض الحزب على السلطة ويستأثر بها ولا يترك أي فرصة للمعارضة حيث لا يسمح في ظل ذلك النظام بحق المعارضة، وحتى إذ أنشأ الحزب بجواره بعض الأحزاب الأخرى فإنها تكون صورية وتخضع له، وكان النظام أقرب إلى الدكتاتورية منه إلى الديمقراطية .

كما أن نظام الطاعة الذى يفرضه الحزب الواحد على أعضائه لا يعطى لهم حرية إبداء الرأي داخله، فلا يسمح الحزب لأى رأى بخلاف رأى قادته أن يسود ولا يبقى داخله إلا الأعضاء المخلصون لقادته، وهذا يعنى التزام عضو الحزب بإطاعة السلطات العليا فيه طاعة عمياء .

لذا فجميع الحقوق التي ينظمها الدستور للمواطنين من حق إبداء الرأي والمشاركة السياسية تعتبر ضربا من ضروب الخيال ولا أساس لها من الواقع حيث تساعد البنية الحزبية في نظام الحزب الواحد على نمو إخلاص الأعضاء للدكتاتورية المتمثلة في رئيس الحزب والقيادات الرئيسية والذين يسيطرون على مقدرات الأعضاء السياسية من حيث ترشيحهم أو عدم ترشيحهم، وتكون وظيفة الحزب الأساسية نشر تعليمات الديكتاتور بين الجماهير، وتأمين الدعاية للحكومة .

وبهذا فإن نظام الحزب الواحد يتنافى مع الديمقراطية ولا يمكن أن ينشأ نظام حزبى قائم على الحزب الواحد، حيث يؤدى ذلك إلى جمود النظام الديمقراطى في الدولة، فالأمر مرتبط بين ذلك النظام والدكتاتورية[٢]

---

(٢) د. محمد الشافعى راس ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

(١) د. محمد الشافعى راس ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ ، د. طارق خضر ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ ، د. مصطفى عبدالجواد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤

المطلب الثالث

الحكم على نظام الحزب الواحد بالنظر إلى وضعه وطبيعته

يذهب هذا الرأي إلى أن نظام الحزب الواحد لا يمكن أن ينظر إليه من زاوية واحدة بل من ثلاث زوايا : من حيث طبيعة الحزب، وديمقراطية النظام مقارنة بالنظام السابق عليه، ووضع الحزب إذا كان نهائيا من عدمه .

فهناك أحزاب يتولى رؤساؤها وقادتها مناصبهم بالانتخاب في جميع المراحل وقرارات الحزب ومبادئه لا تعلن للناس إلا بعد مناقشتها وفحصها في مؤتمرات دورية . وهناك أحزاب أخرى يسيطر عليها قادتها دون انتخاب أو تغيير حيث يتولون وضع مبادئ الحزب ويصدرون قراراته دون مناقشة .

ويطلق على النوع الأول الأحزاب الديمقراطية وعلى النوع الثانى الأحزاب الاستبدادية، فالحزب الواحد يكون ديمقراطيا إذا اتسم بصفات النوع الأول واستبداديا إذا اتسم بصفات النوع الثانى .

كذلك فإن ديمقراطية نظام الحزب الواحد تقاس بالنظام السابق عليه، فإذا قام على أنقاض نظام ديمقراطى متعدد الأحزاب كما حدث في ألمانيا وإيطاليا عقب الحرب العالمية الأولى كان حزبا استبداديا، أما إذا قام الحزب على أنقاض نظام أوتوقراطى لا يأخذ بنظام تعدد الأحزاب، يعتبر الحزب هنا ثورة حقيقية وأكثر ديمقراطية من سابقة .

كما يمكن التمييز في هذا الصدد بين نظام الحزب الواحد الذى يقوم بصفة مؤقتة ومرحلة انتقالية تعود بعدها الأمور إلى طبيعتها التعددية، ونظام الحزب الواحد الذى يقوم على الاستمرار والبقاء بصفة نهائية، فالطبيعة المنافية للديمقراطية في النوع الثانى لا يرقى إليها شك[١]

وقريب من ذلك يذهب رأى إلى وجوب التفرقة بين نظام الحزب الواحد القائم في الدولة الشيوعية على أساس أيديولوجى، وتلك الدول التي أخذت به كضرورة عملية لتحقيق وحدتها، لا كعقيدة ثابتة لا تحيد عنها كالعقيدة الشيوعية عند الشيوعيين، فهى بذلك تحذو حذو الدول الأوربية عندما عبأت كل جهودها لكسب الحروب العالمية الثانية، ففي وقت الأزمات الكبرى تعطل الدول نظام الأحزاب وتؤلف حكومات قوية يقف وراءها الشعب صفا واحداً .

(١) د. محمد الشافعى راس ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ وما بعدها ، د. مصطفى عبدالجواد ، مرجع سابق ، ٣٣٥ .

فالأحزاب في تلك الدول تتميز عن الأحزاب في الدول الشيوعية بأنها تسمح بالمعارضة داخل الحزب نفسه، وتعطى وزنا كبيرا لها، وأن الحزب لا يتردد في إحداث تغيير في سياساته لتتجاوب مع ملاحظات المعارضة .

رأى الباحث :

يرى الباحث أن نظام الحزب الواحد أصبح من التراث السياسى الذى تبنته الأنظمة الديكتاتورية التى تساعد على تأليه زعمائه ؛ وذلك نظرا لتبنيه أفكار أحادية، وعدم قبوله لآراء الآخرين، وإجهاضه لأى أفكار تتعارض ومبادئه، وبالتالى يتنافى مع نظم الديمقراطية الحديثة والمعاصرة، نظرا لأنه يشكل تهديداً واضحاً للحريات، وقد لفظته العديد من الأنظمة الدستورية، وبالتالى فقد أضحى تعدد الأحزاب حقيقة لا يمكن إنكارها .

وفى ختام دراسة نظام الحزب الواحد تجدر الإشارة أن هناك رأياَ في الفقه يرى أن الحزب الواحد يؤدى دوراً رئيسيا في جميع أشكالة، أي سواء أكان شيوعيا، أم فاشيستيا، أو في دولة نامية، وهذا الدور هام ؛ لأن الانتخابات والبرلمانات تغدو خالية من معناها المعترف به في الديمقراطيات الغربية ولا تؤدى هذه النظم أي دور فعال في ظل نظام الحزب الواحد .

بينما يقدم الحزب بتشكيله الهرمى وخلاياه المنتشرة في المجتمع إلى نشر الدعاية لأفكار القادة بين الجماهير، كما يعتبر الحزب وسيلة يتعرف بها القادة على ردود فعل القاعدة الجماهيرية بالنسبة للسياسة التي يتبعها الحزب[١] .

المبحث الرابع

نظام الحزب الواحد في الصين

تأخذ الصين بنظام الحزب القائد أو المسيطر، فبجوار الحزب الشيوعى الصينى والذى سيطر على البلاد عقب قيام ثورة أكتوبر ١٩٤٩ واستمر في الحكم إلى الآن، وتوجد بعض الأحزاب الأخرى الثانوية الحجم والعضوية والتأثير، وسوف نتولى بيان أحكام الحزب الشيوعى الصينى ونظمه، والأحزاب الأخرى الموجودة في الصين[٢]

- الحزب الشيوعى الصينى

أنشىء الحزب الصينى عام ١٩٢١ تحت تأثير الثورة الروسية والتي نجحت عام ١٩١٧ وذلك في مؤتمر شنغهاى بحضور ١٢٥ ممثلا عن كافة الأقاليم الصينية، وأقر المؤتمر

(١) استاذتنا الدكتورة سعاد الشرقاوى ، النظم السياسية ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ ، د. كريم يوسف ، المرجع السابق ، ص ٥٦٨ .

(١) د. مصطفى عبدالجواد ، مرجع سابق ، ص ٤٠٤ .

السابع للحزب والذى عقد في ١١ يونيه عام ١٩٤٥ البرنامج العام له حيث حدد الخطوط العريضة لسياسته وبرنامجه وأهدافه .

فقرر أن هدف الحزب الشيوعى في الصين هو إقامة الديمقراطية الجديدة كخطوة أولى في سبيل تحقيق الهدف الأسمى وهو الشيوعية، وتتألف الديمقراطية الجديدة من العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة فهذه الطبقات هي العمود الفقرى للدولة ولها أن تمارس الدكتاتورية ضد العناصر التي تمثل الإقطاع والاستعمار وفى أكتوبر ١٩٤٩ أعلن ماوتسى تونج قيام جمهورية الصين الشعبية ونصب نفسه رئيسا للجمهورية وذلك بعد كفاح طويل وحروب أهلية .

وأصدر عدة كتيبات ومنشورات تبين حالة الحزب وأسلوب عمله والقوى التي يمكن أن تقوم بالثورة، والتي يمكن أن تكون حليفة للحزب الشيوعى في كفاحه من أجل القضاء على القوى الاستعمارية والرجعية، وحاول ماو عمل نموذج اشتراكى صيني متميز فدافع عن التطور المعاصر للزراعة وتكوين عدد كبير من المؤسسات الصناعية صغيرة الحجم والمتوسطة، وذلك بالاشتراك مع بعض الشركات كبيرة الحجم وهاجم البيروقراطية واقترح سياسة ترك زهرة تتفتح ومائة مدرسة للفكر .

وأكد دستور الحزب الصادر عام ١٩٥٦ ما ورد في دستور ١٩٤٥ من أن الهدف الرئيسى له في الصين هو إقامة الشيوعية وذلك عن طريق مبدأين هما : دكتاتورية الشعب الديمقراطية والمركزية الديمقراطية .

دكتاتورية الشعب الديمقراطية وتعنى قيام الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الوطنية بالقضاء على الرجعيين وأعداء الشعب والطبقات والأحزاب السياسية الأخرى المخالفة في العقيدة، وذلك على أن تمارس هذه الطبقات الديمقراطية فيما بينها والتي لا يمكن إعطاؤها لأعداء الشعب – كحق الانتخاب مثلا – فهى ديمقراطية لأنها تخدم مصالح الشعب ودكتاتورية في علاقتها بالرجعية وأنصار الثورة المضادة وأعداء الشعب حيث لا تتردد في اتخاذ إجراءات عنيفة مثل اعتقالهم وحرمانهم من التصويت .

والمركزية الديمقراطية وتعنى تنظيم العلاقات داخل الحزب على أسس ديمقراطية أي انتخاب جميع أجهزة الحزب من القاع للقمة، وأن تنفذ جميع قرارات اللجنة المركزية بكل حزم ودقة بلا قيود أو شروط حيث تخضع الأقلية للأغلبية كما يجوز لمنظمات الحزب الدنيا وأعضاء

اللجان عقد اجتماعات تناقش فيها الموضوعات المختلفة بحرية تامة وبأسلوب عملى وتقدم تقارير بصورة دورية إلى الهيئات العليا في الحزب(١)

وفى سنة ١٩٥٨ تبنى الحزب سياسة " القفزة الكبرى للأمام " والتي على أساسها تم تحويل التعاونيات إلى تجمعات تجمع بين الزراعة والصناعات الصغيرة

وفى سنة ١٩٦٣٢ وضع ما شعار " لا تنسوا كفاح الطبقة " وذلك نتيجة لمحاولات جرت لإعادة الرأسمالية إلى البلاد من بعض أفراد الحزب، وفى عام ١٩٦٦ انطلقت الثورة الثقافية وقامت اللجنة المركزية للحزب بحملة ضد من أسمتهم ممثلي البورجوازية الذين تسللوا إلى الحزب والحكومة والجيش وأوجه الحياة الثقافية الأخرى

وقامت المظاهرات ضد الجناح اليمينى في الحزب في جامعة بكين وأعقبها تشكيل وحدات الحرس الأحمر للطلبة وتلاميذ المدارس وسيطر الجيش على العديد من الوزارات، وشكلت لجان ثورية حلت محل لجان الحزب، وبعد وفاة ماوتسى تونج ظهر صراع بين العناصر المتحررة والعناصر المعتدلة داخله وسيطر عليه ما عرف بعصابة الأربعة من بينهم أرملة ماوتسى تونج، وفى سنة ١٩٧٧ قام الحزب بحملة ضخمة ضد عصابة الأربعة وتم القبض عليهم بتهمة التخطيط للسيطرة على الحكم.

ومنذ ذلك التاريخ تبنى الحزب سياسات معتدلة وتم التفكير في إقامة علاقات سياسية واقتصادية قوية مع دول العالم الرأسمالى وظهر اهتمامه بتحقيق النمو الاقتصادى للبلاد أكثر من الاهتمام بالاعتبارات الإيديولوجية(٢)

أهم مبادئ الحزب الشيوعى الصينى :

وضع الدستور الذى تبناه الحزب عام ١٩٧٧ المبادئ التي تحكم سياساته حيث قرر أن الحزب يجب أن يقود الشعب بجميع ثقافاته من أجل جعل الصين دولة شيوعية قوية زراعية وصناعية وإقامة دفاع وطنى حديث، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة . وعلى أعضاء الحزب أن يقوموا بدورهم في تدعيم الحركات الثورية الكبرى لكفاح الطبقة، الكفاح من أجل الإنتاج والتجربة العلمية، وفى ذات الوقت يقدم الحزب نفسه كحركة فكرية استراتيجية رائدة من أجل تحقيق الشيوعية على النموذج الصينى(٣)

وعلى المستوى الخارجي يقسم الحزب العالم إلى ثلاث مجموعات (دول عظمى، دولة متقدمة، ودول العالم الثالث) ويحاول إقامة علاقات متوازنة مع جميع دول العالم

---

(١) د. مصطفى عبدالجواد ، مرجع سابق ، ص ٤٠٨

(١) د. محمد فتح الله الخطيب ، النظام السياسى في الصين ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الرابع ، السنة السادسة والثلاثون ، ص ٧٦٦

(٢) د. مصطفى عبدالجواد ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

وقد شهد الحزب الشيوعى الصينى تغيرا في أيديولوجية وذلك عقب انعقاد المؤتمر الحادى عشر له عام ١٩٧٨ مع وصول الزعيم الصينى دينج شياوتنج حيث قرر المؤتمر تخفيف النظام الإشتراكى والأخذ ببعض قواعد آليات السوق وفى عام ١٩٩٢ وافق المؤتمر الرابع عشر على الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادى وكرر ذلك المؤتمر الخامس عشر الذى عقد في سبتمبر ١٩٩٧ بزعامة جيانج زيمين حيث وافق المؤتمر على بيع النسبة الغالبة من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة مع احتفاظها بالسيطرة على عدد من الصناعات الاستراتيجية .

هيئات الحزب :

يتكون الحزب الشيوعى من هيئتين أساسيتين هما :

١- مؤتمر الحزب :

أعلى سلطة في الحزب ويجتمع مرة واحدة سنويا ويتم انتخابه لمدة ٥ سنوات عن طريق التنظيمات الأدنى في الحزب ويقوم بفحص ودراسة تقارير اللجنة المركزية وتحديد الخط السياسى للحزب والنظر في تعديل الدستور، كما يقوم بانتخاب أعضاء اللجنة المركزية وإصدار التقارير والتوصيات لكافة أجهزة الدولة للعمل بموجبها(١)

٢- اللجنة المركزية :

تنتخب اللجنة المركزية من قبل المؤتمر القومى للحزب وتتكون من ٢١٠ عضواً، وتنتخب بدورها مكتبا سياسيا ويتشكل من ٢٥ عضوا وعضوين احتياطيين والرئيس، ويشكلون معا اللجنة الدائمة للمكتب السياسى، وفى فبراير ١٩٨٠ تم إعادة تشكيلها لتتكون من سكرتير عام وعشرة أعضاء وتتركز القوة الحقيقية للحزب في اللجنة الدائمة حيث تجتمع على فترات متقاربة مما يتيح لها معاصرة الأحداث

عضوية الحزب :

عضوية الحزب الشيوعى الصينى مفتوحة أمام أي مواطن صيني يقبل برنامجه ودستوره ويؤدى رسم اشتراكه، ومن الملاحظ أن أغلب أعضاء الحزب ينتمون إلى الفلاحين والمثقفين ومن صغار البورجوازية، ولا يشكل العمال منه إلا نسبة صغيرة، ويقوم الحزب بإصدار عدة صحف ودوريات للتعريف بأهدافه وإنجازاته .

(١) د. مصطفى عبدالجواد ، مرجع سابق ، ص ٤١١ .

دور الحزب الشيوعى طبقا للدستور الصينى

نصت المادة الأولى من دستور جمهورية الصين الصادر عام ١٩٧٣ على أن " جمهورية الصين الشعبية دولة اشتراكية تمارس فيها ديكتاتورية الشعب الديمقراطية التي تقودها الطبقة العاملة على أساس التحالف بين العمال والفلاحين، والنظام الاشتراكى هو النظام الأساسى لجمهورية الصين الشعبية، وأى إخلال من جانب المنظمات أو الأفراد بالنظام الاشتراكى محظور " وطبقا لمقدمة الدستور فإن الحزب الشيوعى يقود الشعب الصينى من مختلف القوميات، وعلى هدى الماركسية اللينية، وأفكار ماوتسى تونج، والتي تقوم في الأساس على مبدأ دكتاتورية الشعب الديمقراطية، ويعتبر الحزب الشيوعى الصينى هو المحرك الأساسى للدولة ونظامها الإدارى والحياة السياسية بأكملها كما يتمتع بنفوذ كبير في القوات المسلحة ،وأيضا يختلط بشكل كبير بالجهاز الإدارى للدولة والأغلبية المطلقة من الموظفين في الدولة أعضاء في الحزب بحيث يمكن القول بأنه أحد أجهزتها الإدارية، فلا يمكن تعيين أي من القيادات الإدارية في الدولة سواء العليا أو الوسطى إلا بموافقة الحزب[١]

الأحزاب السياسية الأخرى في الصين :

بالرغم من أن الدستور الصينى لم يجعل الحزب الشيوعى هو الحزب الوحيد في البلاد – نظريا – إلا أنه من الناحية العملية يقوم بدور رئيسى في تنظيم وإدارة شئون البلاد ويتخطى الحدود التي تفصل بين عمله كحزب وعمل أجهزة الدولة الأخرى، ويتمتع بمساندة من أجهزة الدولة لا حدود لها حيث يتغلغل في كافة المصالح الحكومية والجهاز الإدارى للدولة كما أن أبرز أعضائه يتولون المناصب القيادية في هيئات الدولة المختلفة .

وقد نصت المادة الخامسة من الدستور على أن " على كل أجهزة الدولة والقوات المسلحة، والأحزاب السياسية، والمنظمات الاجتماعية، والمؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية أن تلتزم بالدستور والقانون "

ومن الناحية النظرية البحتة فإن الحزب الشيوعى يشكل مع الأحزاب الأخرى – ثمانية أحزاب – ما يعرف " الجبهة المتحدة الشعبية الديمقراطية " ومن الملاحظ أن دور هذه الأحزاب هو دور ثانوى وشكلى للغاية وتفتقر إلى الجماهيرية بالإضافة إلى قبولها للمبادىء الشيوعية وخضوعها لرقابة قوية من جانب الحزب الشيوعى .

(١) د. طارق فتح الله خضر ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

وفيما يلى سوغ نعرض بإيجاز لها مع مراعاة أنها تشكلت قبل الثورة الصينية وكافحت ضد الغزو الياباني للصين، واشتركت في الحروب الأهلية حيث أيدت فيها الحزب الشيوعى وجميعها ذات توجهات يسارية وأهدافها قريبة من أهداف الحزب الشيوعى .

١- حزب اللجنة الثورية :

تأسس سنة ١٩٤٨ بقيادة ذوبون شان من هونج كونج وعمل مع الحزب الشيوعى من أجل مقاومة الاحتلال الياباني للبلاد .

٢- الاتحاد الديمقراطى الصينى :

تأسس عام ١٩٤٤ بقيادة شى لاينج بإئتلاف مع بعض الأحزاب الصينية الأخرى، وكان يتكون أساساً من مفكرين عارضوا السياسات الصينية قبل الثورة بتدعيم من الحزب الشيوعى، وكافح ضد الاحتلال الياباني حيث اغتيل عدد من قادته وأرغم على الحل عام ١٩٤٧ إلا أنه عاد مرة أخرى بعد نجاح الثورة[١]

٣- اتحاد الصين الديمقراطية الوطنية :

تأسس عام ١٩٤٥ بقيادة هوجووين، ويتكون من مجموعة من الرأسماليين الوطنيين في الصناعة في الصناعة والتجارة وبعض المفكرين المتصلين بدوائر الأعمال .

٤- الاتحاد الصينى لتنمية الديمقراطية :

تأسس عام ١٩٤٥ بقيادة ذوجنير وتشكل بواسطة مفكرين في شنغهاى من العاملين في دوائر ثقافية وتعليمية وبعض الذين جاهدوا في الحركة الوطنية

٥- الحزب الديمقراطى الصينى للعمال والمزارعين

تأسس عام ١٩٤٧ بقيادة جى فانج ويتكون أساسا من مفكرين شيوعين يعملون في مجال الطب والصحة العامة، ويدافع عن تأسيس جمهورية يقودها البرجوازيون الوطنيون والمفكرون، ولكن عام ١٩٣٥ تحول الحزب بقوة ناحية الحزب الشيوعى وأخذ دورا نشطا في الثورة التي قادها الحزب الشيوعى.

٦- حركة شكونج :

تأسس هذا الحزب عام ١٩٤٧ من مجموعة من الصينين بالخارج وأعيد تشكيله مرة أخرى في هونج كونج ومعظم أعضائه من الأشخاص الوطنيين الذين عادوا من الخارج .

---

(١) د. مصطفى عبدالجواد ، مرجع سابق ، ص ٤١٣ .

٧- حزب جين سان :

تأسس الحزب عام ١٩٤٦ عقب انتهاء الحزب ضد اليابان بواسطة عمال في مجالات **التعليم والثقافة .**

٨- اتحاد الحكومة الذاتية لتايوان الديمقراطية :

تأسس عام ١٩٤٧ من صينيين قادمين من تايوان ويطالب الحزب بالوحدة مع تايوان والنضال ضد العدوان الاستعمارى عليها، ومحاولات فصلها عن الوطن الأم[١]

(١) د. مصطفى عبدالجواد ، مرجع سابق ، ص ٤١١ .

الخاتمة

لئن اعتبرت الأحزاب – على أرجح الأقوال – نتاج فكر القرن التاسع عشر، فإن نظام الحزب الواحد من نتاج القرن العشرين، ولئن كانت الدكتاتورية قديمة قدم العالم، فإن دكتاتورية الحزب الواحد، لم تظهر إلا في القرن العشرين، ومن الناحية التاريخية فإنه يمكن القول بأن معظم الأحزاب الوحيدة كانت أحزاب المعارضة في نظام متعدد الأحزاب، حتى إذا ما احتلت مراكز السلطة، سحقت ما عداها من تنظيمات، واحتكرت وحدها العمل السياسى والحكومى، وإن بقى هيكلها وطبيعتها الاستبدادية بعد وصولها للسلطة(١).

١- كشفت الدراسة أن الديمقراطية ليست مجرد نصوص دستورية ونظريات فقهية، وأفكار فلسفية، ولكنها قيم وممارسة فعلية يباشرها إنسان لديه من الوعى والإدراك الذى يؤهله من اتخاذ القرار الصائب .

٢- بينت الدراسة أن إجماع الفقه الدستورى على أنه لا ديمقراطية ولا نظام نيابى، ولاحريات عامة بدون وجود الأحزاب السياسية وتعددها .

٣- بينت الدراسة أن وجود الأحزاب السياسية يساعد على تكوين ثقافة عامة سياسية واجتماعية لدى الأفراد؛ الأمر الذى يساعد على تكوين رأى عام مستنير يسمح بالمشاركة السياسية والتأثير على القائمين بشئون الحكم .

٤- كشفت الدراسة عن دور الأحزاب السياسية في تنظيم إرادة الشعوب ووحدتها كضمان للانتقال السلمى للسلطة .

٥- بينت الدراسة أن نظام الحزب الواحد يتنافى مع أبسط مباديء الديمقراطية، ويجعل من الفرد أداة في يده بدلا من أن يكون غاية ووسيلة إلى تحقيق غاياته، كما يحول الجسم السياسى للأمة من أعلى إلى أسفل، وكذلك يسلب من القاعدة الشعبية أي دور فعال ويمنع إحداث أي دور فعال لها .

٦- أكدت الدراسة أن التعددية الحزبية في العالم لم تعد نوعا من الترف السياسى، بل أصبحت ضرورة ملحة، بل يمكن القول إنها أصبحت مسلمة من المسلمات التي لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها

(١) د. محمد الشافعى راس ، التنظيمات الشعبية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

قائمة المراجع

د. إبراهيم درويش

– النظام السياسى، دراسة فلسفية تحليلية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ١٩٦٨.

أحمد عادل

الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢

د. أدمون رباط

الوسيط فى القانون الدستورى العام، الجزء الثانى، دار العلم للملايين، بيروت ،١٩٦٥

د. جورجى شفيق سارى

–الأسس والمبادئ العامة للنظم السياسية، أركان التنظيم السياسى، دراسة مقارنة معاصرة فى النظم السياسية، دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١–٢٠٠٢.

د. حورية توفيق مجاهد

نظام الحزب الواحد فى أفريقيا بين النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨

د. سعاد الشرقاوى

– نسبية الحريات وانعكاساتها على التنظيم القانوني ، دار النهضة العربية، ١٩٧٩.

د. سليمان محمد الطماوى

– السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى الإسلامى، دراسة مقارنة، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦

– النظم السياسية والقانون الدستورى، دار الفكر العربى، ١٩٨٨ ،

– نظام الحكم والإدارة فى الإسلام، دار الفكر العربى

د. رمزى الشاعر

الإيديولوجيات وأثرها فى الأنظمة السياسية المعاصرة ،بدون دار نشر ،١٩٨٦

د. صباح مصطفى حسن المصرى

النظام الحزبى في مصر دراسة مقارنة بين النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣

د. طارق فتح الله خضر

دور الأحزاب السياسية فى ظل النظام السياسى، دراسة مقارنة، بدون دار أو سنة نشر

د. عاصم أحمد عجيلة، د. محمد رفعت عبدالوهاب .

النظم السياسية، بدون دار نشر، الطبعة الخامسة

د. عبدالحميد متولى

- أزمة الأنظمة الديمقراطية ،منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٤

- الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة فى الانظمة الغربية والماركسية، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٥٧-١٩٥٨.

د. عيد أحمد الغفلول

تمويل الأحزاب السياسية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨

د. محمد عبدالعال السنارى

الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستورى، دراسة مقارنة، بدون دار أو سنة نشر

د. محمد ميرغنى

الوجيز فى النظم السياسية، بدون دار نشر

موريس ديفرجية

الأحزاب السياسية، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، بدون تاريخ

د. نبيلة عبداالحليم كامل

الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربى، بدون تاريخ

د.مصطفى عبدالجواد محمود

- الأحزاب السياسية فى النظام السياسى والدستورى الحديث والنظام الإسلامى، دار الفكر العربى، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ .

د. نعمان أحمد الخطيب

الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة مؤتة، ١٩٩٤،

د. يحيى السيد الصباحى

النظام الرئاسى الأمريكى والخلافة الإسلامية، دار الفكر العربى، الطبعة الاولى، ١٩٩٣

رسالة الدكتوراه

د. كريم يوسف أحمد كشاكش

الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة بدون تاريخ .

د. محمد الشافعى أبوراس

- التنظيمات السياسية الشعبية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، بدون تاريخ

المراجع الأجنبية :

- Maurice Duverger " les parties politiques" librairie Armand Colin,1976,
- Jean –Marie Denquin "introduction a la science politique Hachette ,Livre,paris,1992
- Jean Gicquel et Andre Hauriou – Droit constutionnel et institutions politiques- paris -1985
- Andre Haurio, Jean Gicquel et Patrice Gelard "droit constitutionnel et institutions politiqu